

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 71 @ وَأَمَّا لَوْ رَهَنَ الْآجِرُ الْمَأْجُورَ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ مُقَابِلَ دَيْنِهِ وَسَلَّطَهُ إِيسَاهُ مُجَدِّدًا فَيَصِحَّ الرَّهْنُ وَتَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ كَمَا سَيُوضَّحُ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (744) ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ أَيْ لَا يَتِمُّ بِإِلَّا تَسْلِيمِ وَقَبْضِ جَدِيدٍ ؛ لِأَنَّ قَبْضَ الْمَأْجُورِ قَبْضُ أَمَانَةٍ بِحُكْمِ الْمَادَّةِ (600) وَقَبْضَ الْمَرْهُونِ كَمَا سَيَأْتِي فِي لَاحِظَةِ شَرْحِ الْمَادَّةِ (741) قَبْضُ مَضْمُونٍ بِغَيْرِهِ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَا يَقُومُ قَبْضُ الْأَمَانَةِ مَقَامَ الْقَبْضِ الْمَضْمُونِ (الْهِنْدِيَّةُ) وَلِذَلِكَ إِذَا رَهَنَ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ الَّتِي بِيَدِهِ إِلَى الْمُوْدَعِ صَاحِبِ الْمَالِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ يَبْقَى ذَلِكَ الْمَالُ وَدِيعَةً بِيَدِ الْمُسْتَوْدَعِ وَلَا يَكْتَسِبُ حُكْمَ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمُسْتَوْدَعِ كَيَدِ الْمُوْدَعِ وَطَالَ مَا أَنَّ الْمُرْتَهِنَ لَمْ يَقْبِضْهُ فَلَا يَتَثَبِّتُ حُكْمُ وَضْعِ يَدِهِ عَلَى الْمَرْهُونِ . (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي عَشَرَ) . بِنَاءً عَلَيْهِ قَبِلَ أَنْ يَقَعَ قَبْضُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ إِذَا هَلَكَ الْمَالُ بِيَدِ الْمُسْتَوْدَعِ لَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ ، وَالْقَوْلُ فِي هَذَا قَوْلُ الْمُسْتَوْدَعِ بِإِلَّا بَيِّنَةٍ ، انْظُرْ الْمَادَّةَ (1774) ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ مُذَكِّرُ الْقَبْضِ بِحُكْمِ الرَّهْنِ (الْهِنْدِيَّةُ) ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا أَقَامَ الرَّاهِنُ دَعْوَى بِأَنَّ الرَّهْنَ هَلَكَ بَعْدَ أَنْ قَبِضَ الْمَرْهُونَ بِحُكْمِ الرَّهْنِ وَادَّعَى الْمُسْتَوْدَعُ أَنَّهُ تَلَفَ قَبِلَ أَنْ يَقْبِضَ تَرْجَّحُ بَيِّنَةِ الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ الرَّاهِنِ تُثَبِّتُ إِفَاءَ الدَّيْنِ . - * * * * - تَقْسِيمُ الْقَبْضِ - الْقَبْضُ قِسْمَانِ : الْقِسْمُ الْأَوَّلُ - الْقَبْضُ حَقِيقَةً . كَوَضْعِ الْمُرْتَهِنِ يَدَهُ عَلَى الْمَنْقُولِ وَدُخُولِهِ الْعَقَارَ الَّذِي رَهَنَ بَعْدَ تَخْلِيَّتِهِ . الْقِسْمُ الثَّانِي - الْقَبْضُ حُكْمًا ، وَهَذَا هُوَ أَيْضًا التَّخْلِيَّةُ . (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . التَّخْلِيَّةُ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ التَّمَكُّينِ مِنَ الْقَبْضِ بِإِزَالَةِ مَوَانِعِهِ (الْعَيْنَايَةُ وَالزَّيْلَاعِيَّةُ) وَسَبَبُ كِفَايَةِ التَّخْلِيَّةِ هُوَ أَنَّ نَهَايَةَ مَا يُمَكِّنُ الرَّاهِنَ عَمَلُهُ عِبَارَةٌ عَنْ التَّخْلِيَّةِ ، وَحَيْثُ إِنَّ الْقَبْضَ حَقِيقَةً هُوَ

فَعَلُّ الْغَيْرِ فَلَا يُكَلِّفُ الرَّاهِنُ بِهِ فَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ إِنَّ وَضْعَ
الرَّاهِنِ الْمَرْهُونَ بِحَالَةٍ يَتِمَّ كُنُ الْمُرْتَهِنِ مِنْ أَنْ يَقْبِضَهُ
بِلا مانع وإِذْ نَهَ يَقْبِضَهُ يُعَدُّ تَسْلِيمًا وَبِهَذَا يُعْتَبَرُ
الرَّهْنُ قَبْضًا حُكْمًا كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي الْبَيْعِ ، انْظُرْ
الْمَادَّتَيْنِ (263 وَ 264) (الْغِنَايَةُ) ، سَوَاءٌ أَكَانَ الْمَرْهُونُ
مَنْقُولًا أَمْ عَقَارًا حَتَّى إِنَّهُ إِذَا أَخْلَى الرَّاهِنُ الْمَرْهُونَ
بِحُضُورِ الْمُرْتَهِنِ وَلَمْ يَأْخُذْ هَذَا الْأَخِيرُ الرَّهْنُ الْمَنْقُولَ
لِيَدِهِ وَلَمْ يَنْقُلْهُ لِيغْيِرِ الْمَوْضِعَ الَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ
وَفُقِدَ يَضْمَنُ الرَّهْنُ بِضَمَانِ الْغَضَبِ (الطَّحَاوِيُّ) ، وَرَدَّ
الْمُحْتَارُ ، الْهَدَايَةُ ، الْهَنْدَسِيَّةُ ، وَالذُّرُرُ) ، وَعِنْدَ الْإِمَامِ
أَبِي يُوسُفَ إِذَا كَانَ الرَّهْنُ مِمَّا يُنْقَلُ لَا يَصِيرُ قَابِضًا مَا لَمْ
يُنْقَلْ (الْخَانِيسِيَّةُ) . وَإِذَا تَصَادَقَ الطَّرَفَانِ عَلَى وَقْعِ الْقَبْضِ
وَلَمْ يَقْبِضِ الرَّهْنُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَيَكُنْ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْقَبْضِ
أَيْضًا ، يَعْنِي أَنَّ الرَّاهِنَ يَأْخُذُ بِالْإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ (
الْأَنْقِرُويُّ) ، انْظُرْ الْمَادَّةَ (1587) ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا شَهِدَ
الشَّهْودُ عَلَى إِقْرَارِ الْمُرْتَهِنِ بِقَبْضِ الرَّهْنِ ، لَمْ يَقُولُوا (
رَأَيْنَاهُ وَهُوَ يَقْبِضُ) تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ، وَوُجُودُ الرَّهْنِ بِيَدِ
الرَّاهِنِ وَقَدْ دَعَا لَا يَمْنَعُ إِنْجِبَاتِ قَبْضِهِ مُقَدِّمًا ، أَوْ
الْإِقْرَارُ بِقَبْضِهِ ؛ لِأَنَّ يَدَ الرَّاهِنِ فِي الرَّهْنِ حَالِيَّةٌ تَكُونُ
أَيْضًا عَارِيَّةً . ، انْظُرْ الْمَادَّةَ (749) . (الْأَنْقِرُويُّ) فِي
الرَّهْنِ) . وَبِالْإِقْرَارِ بِالرَّهْنِ لَا يَحْصُلُ الْإِقْرَارُ بِالْقَبْضِ ،
وَقَدْ فَهِمَ مِنَ التَّفْصِيلَاتِ الْأَنفِةِ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الرَّهْنَ لَا
يَكُونُ لَازِمًا بِمُجَرَّدِ عَقْدِ الرَّهْنِ ، فَالرَّاهِنُ أَيْضًا بِالْإِقْرَارِ
بِعَقْدِ الرَّهْنِ لَا يَكُونُ أَقْرَبَ بِالتَّسْلِيمِ ، يَعْنِي بِقَبْضِ الرَّهْنِ ،
بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُدْرَجْ قَبْضُ الرَّهْنِ فِي سَنَدِ عَقْدِ
الرَّهْنِ لَا يُمْكِنُ الْحُكْمُ بِالْزُومِ الرَّهْنِ بِذَلِكَ السَّنَدِ ؛ لِأَنَّ
الرَّهْنَ قَوْلٌ وَالْقَبْضُ فِعْلٌ فَلَا يَثْبُتُ الْقَبْضُ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ
عَنِ الْفِعْلِ بِسَنَدٍ لِمُجَرَّدِ ذِكْرِ الْقَوْلِ فِيهِ (الْأَنْقِرُويُّ) . -
